



رسالة القدس

نشرة يومية لأخبار مدينة القدس تصدر عن اللجنة الوطنية الفلسطينية للتربية والثقافة والعلوم

- الرئاسة: لا شرعية لتصويت الكنيست على قانون "القدس الموحدة".
- "الكنيست" الإسرائيلية.. شرعنة القتل والاعتقالات والتصفية الميدانية.
- السفير عقل يبحث مع الجبوري الحراك العراقي لنصرة القدس.
- الأردن: الخطوات أحادية الجانب الهادفة لتغيير وضع القدس باطله ولاغية.
- الأزهر الشريف: قضية فلسطين والقدس احتلت صدارة أعمالنا عام 2017.
- السوداني: قانون "القدس الموحدة" و"ضم الضفة الغربية" امتداد لقرار ترمب المشؤوم.
- باكستان.. أولى ضحايا تهديدات ترمب بشأن القدس.
- المقدسيون يودعون عاماً حافلاً بالانتهاكات.
- أبرز القوانين الإسرائيلية بشأن القدس.
- الاحتلال يستولي على مخزن ويهدم بركساً ومنزلاً في القدس.
- "الاعلام": حجارة القدس ستهزم إرهاب "الكنيست".
- جنود الاحتلال يعتدون بالضرب المبرح على سائق حافلة مقدسي.



الرئاسة: لا شرعية لتصويت الكنيست على قانون "القدس الموحدة"

رام الله - (د ب أ) - الأيام 2 / 1 / 2018

قالت الرئاسة اليوم الثلاثاء إنه "لا شرعية" لتصويت الكنيست (البرلمان) الإسرائيلي على قانون "القدس الموحدة" الذي يمنع أي حكومة إسرائيلية من التفاوض على أي جزء من القدس. وأكد الناطق باسم الرئاسة الفلسطينية نبيل أبو ردينة، في بيان، أن إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل وتصويت الكنيست الإسرائيلية على القانون المذكور "بمثابة إعلان حرب على الشعب الفلسطيني وهويته السياسية والدينية". وقال أبو ردينة: إن "هذا التصويت يشير وبوضوح، إلى أن الجانب الإسرائيلي أعلن رسمياً نهاية ما يسمى بالعملية السياسية، وبدأت بالفعل العمل على فرض سياسة الإملاءات والأمر الواقع". وأضاف: "لا شرعية لقرار ترامب، ولا شرعية لكل قرارات الكنيست، ولن نسمح بأي حال من الأحوال بتمرير مثل هذه المشاريع الخطيرة على مستقبل المنطقة والعالم". وحذر الناطق باسم الرئاسة، من "التصعيد الإسرائيلي المستمر ومحاولات استغلال القرار الأمريكي، الأمر الذي سيؤدي إلى تدمير كل شيء، ما يتطلب تحركاً عربياً وإسلامياً ودولياً، لمواجهة العريضة الإسرائيلية التي تدفع بالمنطقة إلى الهاوية". وأكد أن اجتماع المجلس المركزي في 14 من الشهر الجاري "سيدرس اتخاذ كافة الإجراءات المطلوبة وطنياً، لمواجهة هذه التحديات التي تستهدف الهوية الوطنية والدينية للشعب الفلسطيني". وحملت الرئاسة الحكومة الإسرائيلية "مسؤولية هذا التصعيد اليومي والخطيرة، وأن أي محاولة لإخراج القدس من المعادلة السياسية لن يؤدي إلى أي حل أو تسوية". وكان الكنيست (البرلمان) صادق فجر اليوم بالقراءتين الثانية والثالثة على قانون "القدس الموحدة" الذي يمنع أي حكومة إسرائيلية من التفاوض على أي جزء من القدس إلا بعد موافقة غالبية نيابية استثنائية لا تقل عن ثمانين عضواً من أصل 120 (أي ثلثي أعضاء الكنيست). ونص القانون على السماح بالعمل على فصل بلدات وأحياء عربية عن القدس تقع خارج جدار الفصل العنصري وضمها إلى سلطة بلدية إسرائيلية جديدة.

"الكنيست" الإسرائيلية.. شرعنة القتل والاعتقالات والتصفيات الميدانية

القدس عاصمة فلسطين/ غزة 2-1-2018 وفا- محمد أبو فياض

تعتزم "الكنيست" الإسرائيلية التصويت غداً الأربعاء، على تعديل قانون العقوبات، بما يتيح استخدام عقوبة الإعدام ضد الأسرى الفلسطينيين.

وقد قدم المشروع للكنيست من ثلاثة نواب متطرفين إسرائيليين، وهم: روبيرت إيلتوف، عويد فورر، ويوليه لمينوبسكي، بتاريخ 30 أكتوبر 2017.



التاريخ : 3 يناير 2018

وأورد تقرير للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، أن المشروع ينص على "أن يأمر وزير الدفاع قائد قوات جيش الدفاع الإسرائيلي في المنطقة بأن يصدر أوامره) بأن صلاحية هيئة المحكمة العسكرية في المنطقة بأن تحكم بالإعدام، دون اشتراط إجماع الهيئة، بل تكفي الأغلبية العادية) ليس لأي محكمة تخفيف عقوبة من صدر عليه حكم إعدام نهائي من المحكمة العسكرية في المنطقة".

وأكد المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في تقرير له بالخصوص، أن تلك المشاريع المكررة ليست إلا محاولة لإضفاء الشرعية لحالة قائمة، وهي سياسة الاغتيالات والتصفية الميدانية والتي تنفذ بأوامر مباشرة من أعلى سلطات اتخاذ القرار في جيش الاحتلال ضد الفلسطينيين في الأرض المحتلة.

ورصد المركز العديد من التصريحات التي أكدت على استخدام الاغتيالات والقوة القاتلة في التعامل مع أي خطر يتهدد جنود الاحتلال. كما رصد المركز ووسائل الإعلام الكثير من مشاهد الإعدام الميداني والاغتيالات، التي تؤكد وبلا شك وجود سياسة إعدامات ميدانية يتم ممارستها من قبل الاحتلال.

وجاء في التقرير، أنه في ظل متابعاته مشروع شرعنه القتل الإسرائيلي، تقفز الذاكرة الفلسطينية إلى مشهد قتل الشاب إبراهيم أبو ثريا، والذي قتله الاحتلال مرتين. المرة الأولى عندما تسبب القصف الإسرائيلي في بنز ساقيه خلال العدوان على غزة في العام 2008، أما الثاني فهو عندما اطلق قناصة الاحتلال طلقة مباشرة على رأسه، ليرديه قتيلاً، أثناء مشاركته في وقفة احتجاجية بالقرب من السلك الفاصل في المنطقة الحدودية، في ديسمبر 2017.

وحسب التقرير الحقوقي، تستمر المشاهد القاسية تطارد الذاكرة الفلسطينية لعشرات حالات القتل بدم بارد على يد جنود الاحتلال، ليستقر أمام العيون والأذهان مشهد الجندي الإسرائيلي/ إليئور أزاريا وهو يقتل بدم بارد المواطن الفلسطيني/ عبد الفتاح الشريف، في مارس 2016، برصاصة مباشرة في الرأس بينما كان ملقى على الأرض بلا حراك.

كما أن طرح المشروع كان أحد الوعود الانتخابية لوزير الحرب الإسرائيلي وعضو الكنيست وزعيم حزب "اسرائيل بيتنا" المتطرف إفيغدور ليبيرمان. كما ويؤيد هذا القانون العنصري، وفق ما ذكر الإعلام الإسرائيلي، ثلة من الوزراء المتطرفين في الحكومة الإسرائيلية وهم: وزير العدل ايبليت شاكيد، وزير الزراعة يوري أرئيل، وزيرة الثقافة ميري ريجيف، وزير العلوم داني دانون، ووزير الهجرة زائف الكين.

وقال المركز الحقوقي: إن الحقائق السابقة تكشف أمرين رئيسيين: الاول أن اسرائيل لم تتوقف يوماً عن استخدام عقوبة الإعدام، ولكن بشكل ميداني خارج إطار القانون، وما تفعله الآن هو مجرد شرعة لممارسة هذا الجرم. كما أن فكرة قوننة الجرائم، سياسة اسرائيلية ممنهجة، حيث تستخدمها في تشريع الاستيطان وفي هدم المنازل ومصادرة ممتلكات المواطنين، وجميعها ممارسات تمثل جرائم حرب، إلا إنها مشرعة من قبل دولة الاحتلال ضد الفلسطينيين بموجب قوانين ساريه مدعومة بأحكام قضائية.

والثاني: أن هذه المحاولة تؤكد أن إسرائيل دولة أبارتهايد، يتحكم فيها عنصريون، حيث أن مشروع القانون المقدم، والمدعوم من أبرز وزراء الحكومة، عمل على تطبيق العقوبة على الفلسطينيين فقط دون الاسرائيليين، وإن كان لم يذكر ذلك نصاً فهو متضمن واقعا، حيث من المفترض أن يطبق



التاريخ : 3 يناير 2018

التعديل أمام المحاكم العسكرية في الأرض المحتلة، والتي يخضع لها الفلسطينيون دون الاسرائيليين. ويعيدنا هذا المشهد إلى قوانين دولة الأبارتهايد البائدة في جنوب أفريقيا.

وكان مشروع مشابه قد رفض من قبل الكنيست الإسرائيلي في العام 2015، وحينها، علق رئيس الوزراء الاسرائيلي، بنيامين نتنياهو، الذي اوصى نواب حزبه بعدم التصويت للمشروع والذي لم ينل إلا ست اصوات، بأن المشروع يحتاج إلى تعديل ونقاشات طويلة، مما يؤكد أن المشروع مقبول من حيث المبدأ من قبله وحزبه المتطرف (الليكود)، والخلاف فقط على التفاصيل.

من الجدير بالذكر، أن عقوبة الإعدام منصوص عليها في القوانين والقرارات العسكرية الإسرائيلية ولكن بشكل خيارى للقاضي وليس وجوبيا.

وكانت سلطات الاحتلال وفي اعقاب احتلالها للأرض المحتلة عام 1967، قد اصدرت قراراتين (268، 159) في الضفة الغربية وقطاع غزة، في العامين 1967 و1968، وفق الترتيب، اصبحت بموجبها عقوبة الإعدام خيارية للقاضي وليست وجوبية، وبالتالي جواز استبدالها بالحكم المؤبد أو الاشغال الشاقة المؤبدة.

ودأب القضاء الإسرائيلي على استخدام أحكام المؤبد بدل الإعدام، مما شكل سابقة مستقرة طوال العقود الماضية. ويحاول مقدمو هذا المشروع إلغاء هذه السابقة وإحياء عقوبة الإعدام وتسهيل الحكم بها من خلال عدم اشتراط اجماع الهيئة القضائية في اصدار الحكم.

يذكر أن عقوبة الإعدام طبقت بشكل رسمي وبقرار من محكمة في دولة الاحتلال مرة واحدة فقط، في العام 1962، وكانت بحق أدولف أيخمان أحد الضباط الكبار في الجيش الألماني النازي أبان الحرب العالمية الثانية.

وحذر المركز من خطورة شرعنة القتل الإسرائيلي، لأنه سيفتح المجال لمزيد من جرائم القتل، بل سيجعل منها استعراضاً بحجة تحقيق ما سماه مشروع القانون "الردع".

وأكد المركز أن التعديل المقترح يخالف التزامات اسرائيل بموجب المادة (6) من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، والتي تضع شروطاً لتنفيذ عقوبة الإعدام لا تتوافر في المحاكم العسكرية الإسرائيلية مثل: شروط المحاكمة العادلة؛ العرض على القاضي الطبيعي؛ إقرار عقوبة الإعدام بإجماع الهيئة القضائية وليس بالأغلبية (كما يقترح مشروع التعديل المقدم للكنيست).

وأهاب المركز للأمم المتحدة والدول السامية الموقعة على اتفاقيات حقوق الإنسان، سيما العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، بالعمل من أجل احترام اسرائيل لحقوق الإنسان في الأرض المحتلة، ووقف تغولها وإجراءاتها العنصرية ضد الفلسطينيين.

وطالب المركز الاتحاد الاوروبي باتخاذ خطوات جادة لمنع إقرار هذا القانون، استناداً إلى التزامات إسرائيل بموجب اتفاقية الشراكة الأوروبية الإسرائيلية.

وناشد كافة المؤسسات والتجمعات المناهضة لعقوبة الإعدام، بالعمل من أجل منع إقرار القانون، وإدراج جرائم الإعدام الميداني والاعتقالات من دائرة تركيزها، بما تمثله من إقرار واقعي لعقوبة



التاريخ : 3 يناير 2018

الإعدام، يفوق في خطره الإقرار القانوني، حيث يجعل للجندي سلطة مطلقة في الحكم وتنفيذ أحكام الإعدام.

السفير عقل يبحث مع الجبوري الحراك العراقي لنصرة القدس

القدس عاصمة فلسطين/ بغداد 2-1-2018 وفا

بحث السفير الفلسطيني لدى العراق أحمد عقل، مساء اليوم الثلاثاء، مع رئيس مجلس النواب العراقي سليم الجبوري، العلاقات الثنائية والحراك العراقي لنصرة القدس ووضع الجالية الفلسطينية بالعراق فعلى صعيد العلاقات الثنائية، تم بحث تسديد العراق الشقيق لخصته من الدعم المالي المقررة بالقمة العربية، إضافة لتزويد فلسطين بحصة نفطية عراقية مجانية.

واستمرارا للحراك العراقي المشرف لنصرة للقدس ودعمًا لمواقف القيادة والشعب الفلسطيني في تصديهم لإعلان ترمب، فقد تقرر عقد جلسة خاصة بالقدس للبرلمان العراقي، وسيتم التحضير قريباً لعقد مؤتمر سياسي عراقي شامل برعاية البرلمان لبلورة وترسيخ موقفاً موحدًا وشاملاً لدعم فلسطين ونصرة للقدس عاصمة فلسطين الأبدية.

وبخصوص الجالية الفلسطينية بالعراق، قال السفير عقل، إن رئيس البرلمان العراقي وعد بإنجاز صيغة قانونية خلال الأيام القليلة القادمة تساوي أبناء الجالية بإخوتهم العراقيين في الحقوق والواجبات.

وشكر السفير عقل، العراق الشقيق برلمانا وحكومة وشعباً على مواقفهم المشرفة والمتقدمة في دعم فلسطين ونصرة القدس، ورفض العراق المطلق لإعلان ترمب باعتبار القدس عاصمة لإسرائيل.

الأردن: الخطوات أحادية الجانب الهادفة لتغيير وضع القدس باطله ولاغية

القدس عاصمة فلسطين/ عمان 2-1-2018 وفا

أدان وزير الدولة لشؤون الإعلام، الناطق الرسمي باسم الحكومة الأردنية محمد المومني، تبني الكنيست الإسرائيلية مساء أمس قانوناً معدلاً لما يُسمى بـ"قانون أساس القدس"، الذي جاء فيه أن التنازل عن أي جزء من القدس يجب أن يحظى بموافقة ثلثي أعضاء الكنيست.

وأكد المومني في تصريحات نشرتها وكالة "بترا"، أن القدس الشرقية هي جزء من الأراضي المحتلة عام 1967، كما أن القدس هي إحدى قضايا الوضع النهائي التي يُحسم مصيرها عن طريق المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي ووفقاً للقوانين الدولية ذات الصلة.



التاريخ : 3 يناير 2018

وشدد على أن جميع الخطوات أحادية الجانب التي تهدف لفرض حقائق جديدة أو لتغيير وضع القدس باطلاً ولاغية بموجب القانون الدولي، بما فيها ما يُسمى بـ"قانون أساس القدس" الذي تم التصويت لصالح تعديله مساء أمس.

وحذّر المومني من خطورة الخطوات التي اتخذتها إسرائيل مؤخراً، مثل سن هذا القانون وتصويت اللجنة المركزية لحزب الليكود على تطبيق القانون الإسرائيلي على مستوطنات الضفة الغربية، والتي تقوض حل الدولتين.

وشدد على أن الحل الوحيد للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي هو حل الدولتين الذي يضمن إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على خطوط الرابع من حزيران عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، وأنه لا بديل عن هذا الحل الذي أجمع عليه العالم سبيلاً وحيداً لحل الصراع وتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة.

الأزهر الشريف: قضية فلسطين والقدس احتلت صدارة أعمالنا عام 2017

- ويستهل 2018 بمؤتمر عالمي عن القدس

القدس عاصمة فلسطين/ القاهرة 2-1-2018 وفا

شدد الأزهر الشريف على أن قضية فلسطين بشكل عام والقدس بشكل خاص احتلت صدارة أعماله خلال عام 2017.

وأضاف الأزهر، في بيان له اليوم الثلاثاء، أنه في إطار هذا الاهتمام الكبير من قبل الأزهر الشريف وإمامه الأكبر بهذه القضية خلال عام 2017، فقد عقدت هيئة كبار العلماء اجتماعين طارئيين في شهري حزيران وكانون الأول الماضيين لنصرة القدس ومقدساتها، وعقد مجلس حكماء المسلمين جلسة خاصة بقضية القدس والانتهاكات الإسرائيلية بحق المقدسيين، كما أصدر شيخ الأزهر عدة بيانات ومواقف لدعم الشعب الفلسطيني.

وأشار البيان إلى أن "الأزهر" يستهل عامه الجديد بعقد مؤتمر عالمي لنصرة القدس، يومي 17 و18 كانون الثاني الجاري، يحظى بمتابعة دقيقة ولحظية من الإمام الأكبر، الذي شدد على ضرورة حشد وتسخير كل الإمكانيات المتاحة، لنجاح المؤتمر والتوصل إلى نتائج وتوصيات عملية تعكس خطورة التحديات التي تتعرض لها القضية الفلسطينية بشكل عام، ومدينة القدس المحتلة بشكل خاص.

وقال إن شيخ الأزهر وجه بتوسيع دائرة المشاركين في المؤتمر، بحيث تضم تمثيلاً لكافة المعنيين بهذه القضية، من علماء ورجال دين وساسة ومتقنين، وكذلك شخصيات دولية لديها تأثير وحضور واسع، فضلاً عن دعوة أكبر شريحة ممكنة من ممثلي الفلسطينيين والمقدسيين، باعتبارهم أصحاب القضية والأقدر على شرح تفاصيلها وتحديد أوجه الدعم المطلوبة.

وأوضح البيان، أن دعوة المؤتمر الذي ينظمه الأزهر الشريف جاءت بالتعاون مع مجلس حكماء المسلمين، في إطار سلسلة القرارات التي اتخذها فضيلة الإمام الأكبر، للرد على قرار نقل السفارة



التاريخ : 3 يناير 2018

الأميركية إلى مدينة القدس المحتلة وزعم أنها عاصمة لدولة الاحتلال، وأنه من المنتظر أن يسفر هذا المؤتمر عن عددٍ من التوصيات المهمة التي من شأنها دعم القضية الفلسطينية، والتأكيد على حقوق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، وكذلك الحفاظ على المقدسات الإسلامية والمسيحية بمدينة القدس، إضافة إلى الإعلان عن المقرر الدراسي الذي دعا الإمام الأكبر لإعداده لتوعية النشء بقضية القدس وتاريخها ومقدساتها.

وبين أن عقد "المؤتمر العالمي لنصرة القدس" يأتي ضمن سلسلة طويلة من القرارات والمواقف التي اتخذها الأزهر الشريف لنصرة القضية الفلسطينية خلال عام 2017، باعتبارها قضية العرب والمسلمين الأولى، وقد تعددت محاور هذا الاهتمام، حيث عقدت هيئة كبار العلماء اجتماعاً طارئاً في حزيران الماضي، رفضت خلاله إقدام قوات الاحتلال الإسرائيلي على وضع كاميرات مراقبة على بوابات المسجد الأقصى المبارك، وشددت على أن كل الإجراءات التي أقدمت عليها سلطات الاحتلال في الحرم القدسي باطلة شرعاً وقانوناً.

وذكر أن الأزهر الشريف أصدر عدة بيانات تدين وترفض أي مساس إسرائيلي بالحرم القدسي الشريف، وتؤكد دعمها لسمود الشعب الفلسطيني، وتشدد على أن ولاية الشعب الفلسطيني على أرضه ومقدساته لا تقبل أي منازعة أو تقسيم زمني أو مكاني، وأن كافة المواثيق والقوانين الدولية تلزم سلطات الاحتلال بالحفاظ على الأوضاع القائمة، وتجرم أي تغيير أو عبث بها أو أي اعتداء على دور العبادة.

وتابع انه عقب صدور القرار الأميركي بشكل رسمي، أعلن الأزهر الشريف رفضه القاطع له، واصفا إياه بالخطوة المتهورة الباطلة شرعاً وقانوناً، التي تمثل تزيفاً غير مقبول للتاريخ، وعبثاً بمستقبل الشعوب، لا يمكن الصمت عنه أبداً ما بقي في المسلمين قلب ينبض، مشيراً إلى أن هيئة كبار العلماء، أعلى مرجعية علمية شرعية بالأزهر الشريف، أعادت في اجتماعها الطارئ في 12 كانون الأول الماضي، التأكيد على المواقف والقرارات التي اتخذها فضيلته، وشددت على أن القرارات المتعترسة والمزيفة للتاريخ لن تغير على أرض الواقع شيئاً، فالقدس فلسطينية عربية إسلامية، وهذه حقائق لا تمحوها القرارات المتهورة ولا تضيعها التحيزات الظالمة، داعية جميع الحكومات والمنظمات العربية والإسلامية إلى القيام بواجبها تجاه القدس وفلسطين واتخاذ كل الإجراءات السياسية والقانونية اللازمة لإبطال هذه القرارات.

السوداني: قانون "القدس الموحدة" و"ضم الضفة الغربية" امتداد لقرار ترمب المشؤوم

القدس عاصمة فلسطين/ رام الله 2-1-2018 وفا

حذر أمين عام اللجنة الوطنية الفلسطينية للتربية والثقافة والعلوم الشاعر مراد السوداني، من خطورة إقرار الكنيست الإسرائيلية على قانون "القدس الموحدة" الذي يعتبر القدس ملكاً لليهود ويمنع أي حكومة إسرائيلية من التفاوض أو التنازل عنها، مدعماً بقانون ضم الضفة الغربية بما فيها القدس والمستوطنات لدولة الاحتلال.



التاريخ : 3 يناير 2018

وأضاف السوداني في بيان صحفي اليوم الثلاثاء، ان هذه القرارات تشكل تعديا واضحا وانتهاكا للحقوق الدينية والحضارية والتراثية للفلسطينيين والعرب والمسلمين، وتضرب بعرض الحائط القانون الدولي ويخالف المواثيق والمعاهدات الدولية، وما كان ذلك ليتم لولا الغطاء الذي منحه الإدارة الأميركية للاحتلال لمواصلة اعتداءاته.

وقال: "إن المنظومة التشريعية واحدة من أهم الأدوات التي يستخدمها الاحتلال الإسرائيلي لتهود مدينة القدس وإقصاء الأرض والممتلكات والسكان بمجموعة من الإجراءات التهودية، والتي لا تستند لأي صيغة قانونية سليمة وترتكز فقط على تفسيرات دينية مفبركة هدفها جر المنطقة إلى صراع ديني وحرب مفتوحة بين الديانات، وذلك بغية تجاوز حالة عدم الشرعية للإجراءات الإسرائيلية، واستثناء القدس من قرارات الشرعية الدولية، خاصة قرارات هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي واتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949".

وتابع: "هذه التعديت من خلال القوانين العنصرية جاءت نتيجة فشل الاحتلال ودبلوماسيته على الساحة الدولية والتي كان آخرها انسحابه من اليونسكو"، مؤكداً أن قرارات اليونسكو الأخيرة إلى جانب قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، خاصة قراري مجلس الأمن رقم 465 و478 يؤكدان أن القدس والمسجد الأقصى المبارك وحائط البراق إرث ووقف إسلامي وتعود ملكيتها للفلسطينيين والعرب والمسلمين فقط، وليس لليهود أي حق فيها.

وطالب السوداني بضرورة الحفاظ على الطابع الإسلامي والعربي لمدينة القدس وتراثها الإنساني ومواصلة التحرك الفاعل على كل المستويات العربية والإسلامية والدولية، للضغط على سلطات الاحتلال للالتزام بالقانون الدولي واتفاقيات جنيف والاتفاقيات والقرارات الدولية المتعلقة بمدينة القدس وتراثها العربي والإسلامي، لوقف سياستها الممنهجة للاستيلاء على القدس الشريف وتهويدها والمحافظة على عروبته وطابعها الإسلامي وفقا لقرارات الشرعية الدولية.

باكستان.. أولى ضحايا تهديدات ترمب بشأن القدس

الجزيرة- براء هلال-إسلام أباد- 2018/1/3

مستفتحا العام الجديد بتغريداته المثيرة للجدل، عاود الرئيس الأميركي دونالد ترمب هجومه على باكستان حيث قال إنها توفر ملاذات للإرهابيين " ولم تقدم سوى الكذب والخداع مقابل 33 مليار دولار حصلت عليها من الولايات المتحدة"، وهو ما اعتبره محللون باكستانيون بداية لتنفيذ تهديدات ترمب للدول التي رفضت قراره بالاعتراف بالقدس المحتلة عاصمة لإسرائيل.

واكتسب الموقف الأميركي صبغة عملية عندما أعلن البيت الأبيض الثلاثاء عن إيقاف مساعدات عسكرية مخصصة لباكستان وتبلغ قيمتها 255 مليون دولار، في حين ربط بعض المراقبين هذه الخطوة بتهديد واشنطن بقطع المساعدات عن الدول التي عارضت قرار ترمب بشأن القدس.

وردا على تغريدة ترمب استدعت الخارجية الباكستانية السفير الأميركي في إسلام آباد ديفد هيل وسلمته رسالة احتجاج شديدة اللهجة.



التاريخ : 3 يناير 2018

وعقد مجلس الأمن الباكستاني اجتماعا الثلاثاء برئاسة رئيس الحكومة شاهد خاقان عباسي وبمشاركة قائد الجيش الجنرال قمر جاويد باجوا. وأصدر المجلس بيانا اعتبر فيه أن الموقف الأميركي يشكل تهديدا للثقة بين الجانبين.

ومن جانبه، استخدم وزير الخارجية الباكستاني خواجه آصف منصة تويتر نفسها للرد على ادعاء على ترمب، قائلا إن بلاده مستعدة أن تمويل مؤسسة أميركية موثوقة لتدقيق الحسابات المالية لتحقيق في رقم 33 مليار دولار "ليظهر من هو الذي يكذب".

وكان آصف قال في تصريح لقناة "جيو" المحلية إن بلاده فعلت وتفعل ما فيه الكفاية حيث فتحت طرقها البحرية والبرية والسكك الحديدية أمام قوات التحالف في أفغانستان. وهدد بأن بلاده ستدافع عن سيادتها الوطنية في حال فكرت القوات الأميركية باختراق الأجواء الباكستانية بطائرات دون طيار.

عقوبة التاجر

ويرى الباحث في العلاقات الباكستانية الأميركية سيد عبد الجليل أن ترمب يدير علاقات بلاده الخارجية بعقوبة التاجر ويحرق كل الأعراف والبروتوكولات الدبلوماسية بين الدول، حين يستخدم وسائل التواصل الاجتماعي لإعلان مواقف في غاية الحساسية قد ترقى لإعلان حرب.

ويؤكد عبد الجليل أن قوة موقف باكستان تتبع هذه المرة من قوة وضعها الاقتصادي وتحالفاتها الإقليمية فلم تعد بحاجة ماسة إلى المعونات الأميركية بعد تحسن احتياطي النقد الأجنبي لديها، وبعد تعزيز شراكتها الإستراتيجية مع الصين في إطار "الممر الاقتصادي".

وأشار إلى انتهاء أزمة الطاقة التي كانت تعصف بالبلاد بعد أن استطاعت تحقيق الاكتفاء الذاتي عبر بناء مزيد من السدود على أراضيها واستغلال مخزوناتها من الفحم الحجري.

وفي نظره أن الحكومة الحالية تحظى بدعم شعبي وإذا ما صمدت في وجه التهديدات الأميركية فإن ذلك سيمنحها تفويضا أوسع في الانتخابات المقرر إجراؤها هذا العام.

ويشير عبد الجليل إلى أن ترمب بدأ بباكستان لتنفيذ تهديداته بشأن قطع المعونات عن الدول التي صوتت ضد قراره بشأن القدس في الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وربط ذلك بكون باكستان هي أقوى دولة إسلامية من الناحية العسكرية، في حين كانت إلى عهد قريب في موقف سياسي واقتصادي ضعيف.

من جانبه، يرى المحلل السياسي مسعود علوي أن الرئيس الأميركي يضيق الخناق حول نفسه ويزيد من عزلة بلاده شيئا فشيئا "عبر قراراته المتهورة، ويقال من فرصه الضئيلة أساسا للخروج بما يحفظ ماء وجهه من أفغانستان فلجأ لتهديد باكستان بهذه الطريقة".

المصالح الوطنية

ويرى علوي أن إسلام أباد تترك تماما أن الولايات المتحدة تتحاز إلى الهند" ولم يعد من المعقول التجاوب أكثر مع التهديدات الأميركية على حساب المصالح الوطنية."



التاريخ : 3 يناير 2018

ورغم أن التهديدات حساسة بالنسبة لإسلام أباد لكنها تدرك وفق المحلل، أنها لن تؤثر كثيرا في وضعها الإقليمي والدولي "نظرا لعدم وجود أوراق ضغط كافية في يد الولايات المتحدة وإلا لكانت استخدمتها".

وكان الرئيس الأميركي أطلق اتهامات مماثلة ضد إسلام أباد في إستراتيجية التي أعلنها في نهاية أغسطس/آب الماضي بشأن أفغانستان وجنوب آسيا.

وزار وزير الخارجية الأميركي ريكس تيلرسون إسلام أباد في أكتوبر/تشرين الأول الماضي في هذا الإطار، وتبعه وزير الدفاع جيمس ماتيس في بداية ديسمبر/كانون الأول الماضي.

وهدفت زيارتا تيلرسون وماتيس لإيقاف نشاطات الجماعات المتهمه بالإرهاب على الأراضي الباكستانية وإعادة إلقاء القبض على أمير جماعة الدعوة حافظ سعيد الذي تصنفه الولايات المتحدة على قوائم الإرهاب العالمية، بعدما حكمت محكمة محلية في لاهور بإطلاق سراحه.

لكن باكستان تنفي تماما تهمة التغاضي عن نشاطات المجموعات المسلحة على أراضيها، وتقول إن هذه الجماعات تعمل أساسا على الأراضي الأفغانية وإنها قد قدمت ما فيه الكفاية من التوضيحات في إطار الحرب على الإرهاب.

المقدسيون يودعون عاماً حافلاً بالانتهاكات

الجزيرة- أسيل جندي-القدس 2 / 1 / 2018

لا تختلف نهاية عام 2017 في مدينة القدس عن بدايته، فكما استقبل المقدسيون مطلعها بنياً استشهاده ابن بلدة جبل المكبر فادي القنبر ودعوه بعد أيام من تشييع الشاب باسل إبراهيم من بلدة عناتا شمال شرق المدينة المحتلة.

ارتقى فادي ولحقه بعدها 13 شهيدا في مدينة القدس وضواحيها في أحداث متفرقة لعل أبرزها هبة البوابات الإلكترونية على أبواب المسجد الأقصى في يوليو/تموز الماضي، والتي انتفض لأجلها الفلسطينيون في المدينة المحتلة وكافة الأراضي الفلسطينية.

وطويت آخر صفحات 2017 -الذي أطلق عليه الفلسطينيون عام إحكام الطوق على مدينة القدس- بعد تسجيل الكثير من الانتهاكات بحق المدينة ومقدساتها وسكانها الأصليين، فعلى صعيد اقتحامات المسجد الأقصى سجل خلال العام اقتحام نحو 26 ألف متطرف وفق بيانات دائرة الأوقاف الإسلامية.

وأوردت صحيفة هآرتس الإسرائيلية اليوم أن العام الماضي شهد ازديادا في أعداد المقتحمين للأقصى مقارنة بالأعوام التي سبقتة، إذ بلغ عددهم عام 2016 نحو 15 ألف متطرف، وعام 2015 اقتحم المسجد 11 ألفا، في حين لم يتعد عدد المقتحمين عام 2009 ستة آلاف، ونقلت الصحيفة هذه الإحصائيات عن منظمة "يرثيه" التي تشجع اقتحامات المتطرفين للأقصى.



التاريخ : 3 يناير 2018

تصعيد ملحوظ

وسجل تصعيدان خطيران خلال الاقتحامات العام الماضي، أحدهما خلال مايو/أيار الماضي بعد أداء جنديين إسرائيليين التحية العسكرية قبالة مصلى قبة الصخرة في المسجد الأقصى بزعم وجود الهيكل في المكان، والآخر سماح شرطة الاحتلال لمجموعة من المستوطنين الذي اقتحموا ساحات المسجد الأقصى بالصعود إلى صحن قبة الصخرة بعد اقتصار جولات المقتحمين خلال السنوات الماضية على الساحات السفلى.

وفي ما يتعلق بعمليات الهدم أقدمت سلطات الاحتلال خلال العام على هدم 142 منزلا وتهجير نحو ألف فلسطيني نصفهم من الأطفال، كما تم هدم 99 منشأة حسب مركز أبحاث الأراضي التابع لجمعية الدراسات العربية في القدس.

ووصل عدد المنازل المهدة بالهدم التي يتوقع أن يتم هدمها خلال العام الحالي في حال فشل الإجراءات القانونية إلى 226 منزلا تؤوي ثمانئة مقدسي، بالإضافة إلى 45 منشأة غير سكنية هددت بالهدم أيضا.

ويرى مدير مركز أبحاث الأراضي جمال طلب أن هدم منازل العائلات المقدسية يضعها على بداية سكة الهجرة من المدينة، فعندما تجمع أرقام المنازل التي هدمت وتلك المهدة بالهدم يتم إدراك حجم استهداف الاحتلال للبناء في الشطر الشرقي من المدينة، مشيرا إلى تراجع ملحوظ في قدرة المقدسيين على البناء "من يقدم على البناء من المقدسيين أصبح كمن يسرق بالليل فهو مضطر للبناء في الظلام بسبب الملاحقة والحصار وهذا لا يعفيه من الهدم أيضا".

تمدد استيطاني

وقبل الهدم في شرقي القدس بتوسع في تسعمستوطنات وبؤر استيطانية بشطري المدينة خلال العام الماضي، إذ أنشئت مئات الوحدات الاستيطانية في مستوطنات القدس والبؤر الاستيطانية بالأحياء العربية، فضلا عن المصادقة على بناء نحو 3200 وحدة أخرى.

ورصد مركز أبحاث الأراضي مصادرة 211 دونما، وإتلاف 185 شجرة في القدس المحتلة.

وكان افتتاح الاحتلال الإسرائيلي كنيسة جديدا في رواق داخل الأنفاق المحاذية للمسجد الأقصى المبارك -وتحديدا قبالة قبة الصخرة- أبرز المشاريع التهويدية خلال عام 2017، وجاء افتتاح الكنيس بعد أعمال حفريات وتدعيم للرواق استمرت نحو 12 عاما.

ووفقا لبيانات نشرتها مؤسسات تعنى بشؤون الأسرى، فإن مدينة القدس شهدت أعلى نسبة اعتقالات خلال العام 2017، إذ سجلت 2436 حالة اعتقال، ثلثها لأطفال.

ودع المقدسيون عام 2017 في حالة من الإحباط العام لشعورهم باكتمال حلقات المؤامرة على المدينة التي كرسها إعلان الرئيس الأميركي دونالد ترمب القدس عاصمة لإسرائيل بعد مرور مئة عام على وعد بلفور الذي اعتبروه أول خيوط نسج المؤامرة.



أبرز القوانين الإسرائيلية بشأن القدس

الجزيرة- 2018 / 1 / 2

أصدرت حكومات الاحتلال الإسرائيلي منذ نكبة 1948 عدة قوانين وتشريعات تستهدف تهويد مدينة القدس للسيطرة عليها وجعلها "عاصمة موحدة" لإسرائيل.

وفي ما يلي أبرز القوانين التي أصدرتها سلطات الاحتلال بشأن القدس:

3 ديسمبر/كانون الأول 1948 رئيس وزراء إسرائيل ديفد بن غوريون يعلن أن القدس الغربية هي عاصمة لإسرائيل، وقام هو وعدد من الوزراء بنقل مكاتبهم في ديسمبر/كانون الأول 1949 إلى الشريط الغربي المحتل.

قوات الاحتلال تسيطر على شرقي القدس والمسجد الأقصى، وتهدم عددا من الأحياء العربية. والكنيست يصدر تشريعا يخول الحكومة الإسرائيلية ضم الجزء الشرقي من مدينة القدس وقرائها المتاخمة لها التي تقع على مساحة 70 كيلومترا مربعا إلى الجزء الغربي.

29 يونيو/حزيران 1967 الجيش الإسرائيلي يصدر أمرا يقضي بحل مجلس أمانة القدس العربي المنتخب (مجلس البلدية) وهو ما حوّل وزير الداخلية صلاحية الإعلان عن توسيع بلدية القدس.

30 يوليو/تموز 1980 الكنيست الإسرائيلي يسن قانونا أساسيا يعلن فيه القدس الموحدة بشرقها وغربها عاصمة دولة إسرائيل.

1993 السلطات الإسرائيلية ترسم حدودا لمدينة "القدس الكبرى" تمتد على 600 كيلومتر مربع وتساوي 10% من مساحة الضفة الغربية. وتشرع في بناء أحياء استيطانية فيها وتعزيزها ببنى تحتية.

23 يونيو/حزيران 2002 حكومة رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق أرئيل شارون تبدأ في بناء جدار الفصل العنصري في قلب الضفة الغربية، الذي فصل العديد من أحيائها عنها.

مايو/أيار 2016 الحكومة الإسرائيلية تعلن عن خطة خماسية تمتد من 2016 إلى 2021 لتطوير "تهويد" القدس تشمل على مشاريع استيطانية ومواصلات وقطار هوائي، والآلاف من الوحدات الاستيطانية في القدس المحتلة.

2 يناير/كانون الثاني 2018 الكنيست الإسرائيلي يوافق على قانون "القدس الموحدة" الذي ينص على أن الانسحاب من شطرها الشرقي أوتسليم أي جزء منها سيكون منوطا بمصادقة غالبية نيابية استثنائية لا تقل عن ثمانين عضوا من أعضاء الكنيست من أصل مئة وعشرين.

وقد أيد القانون 64 نائبا مقابل 52 صوتوا ضده بعد جلسة نقاش استمرت عدة ساعات. وقبيل التصويت على القانون تم حذف أحد بنوده التي نصت على السماح بالعمل على فصل بلدات وأحياء عربية عن القدس المحتلة تقع خارج جدار الفصل العنصري وضمها إلى سلطة بلدية إسرائيلية جديدة.



وجاء قانون "القدس الموحدة" بعد أن أعلن الرئيس الأميركي دونالد ترمب في 6 ديسمبر/كانون الأول 2017 اعتراف الولايات المتحدة الأميركية بالقدس عاصمة لإسرائيل، وقال إنه وجّه أوامره إلى الخارجية الأميركية للبدء بنقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس، ما أثار موجة احتجاجات في البلدان العربية والإسلامية.

الاحتلال يستولي على مخزن ويهدم بركساً ومنزلاً في القدس

القدس - PNN - 2018 / 1 / 2

هدمت طواقم تابعة لما يسمى "سلطة الطبيعة" التابعة للاحتلال، برفقة قوة عسكرية، اليوم الثلاثاء، بركساً للمواشي يقع خلف جامع عين سلوان، يعود للمواطن عمر الفاق، في حي وادي حلوة ببلدة سلوان جنوب المسجد الأقصى.

كما قطعت وأزالت أشجاراً في المنطقة، وهدمت سلاسل حجرية في الحي باستخدام أدوات الهدم اليدوية.

وكانت طواقم تابعة لبلدية الاحتلال هدمت صباحاً، مراحيض داخل مخزن يعود للمواطن عبد محمد أبو هدوان بحجة "المنفعة العامة"، وذلك بعد أن حطمت أقفال المخزن ومساحته نحو 160 متراً مربعاً، وشرعت بتفريغ محتوياته والسيطرة عليه.

وأكد المواطن أبو هدوان أن المخزن للعائلة ولديها كافة الأوراق الثبوتية من الدوائر المختصة التي تؤكد ملكيتها له، إلا أن ضابط الاحتلال رفض الأوراق وأمر العمال والقوات بتفريغ المخزن وإغلاقه لمنع العائلة من استخدامه.

الى ذلك، هدمت طواقم تابعة لبلدية الاحتلال في القدس، منزلاً يعود للمواطن عماد عياد "إسكان نسبية"، في حي بيت حنينا شمال القدس المحتلة، بحجة عدم الترخيص.

"الإعلام": حجارة القدس ستهدم إرهاب "الكنيست"

رام الله - PNN - 2018 / 1 / 2

اعتبرت وزارة الإعلام مصادق برلمان الاحتلال "الكنيست" على مشروع قانون "القدس الموحدة"، والذي يحظر نقل أجزاء من القدس المحتلة بأي تسوية مستقبلية إلا بموافقة 80 عضو كنيست إمعاناً في إرهاب الدولة، وتشريعاً للتطرف والعنصرية.



التاريخ : 3 يناير 2018

وأكدت أن مشروع "القدس الموحدة" ليس موجهاً فقط ضد أبناء شعبنا، بل يطال العالم أجمع، الذي يرفض الاحتلال والاستيطان، ويلفظ كل أشكال العنصرية والكرهية، ووقف ضد قرار الرئيس الأمريكي المنحاز ضد القدس.

وأنت الوزارة في أن برلمان إسرائيل وقراراته سيعجز عن هزيمة القدس بأهلها الأصليين، وبحجارتها العتيقة، وبأشجارها الراسخة في قرار الأرض، وبمقدساتها الإسلامية والمسيحية، التي تفوق في زمنها الاحتلال الطارئ بآلاف الأضعاف.

وحثت برلمانات العالم ومجالسه التشريعية على التحرك الفوري، وفرض مقاطعة شاملة على برلمان إسرائيل ونوابها العنصريين، الذي اقترحوا ودعموا ودافعوا عن القرار الإرهابي، وأجمعوا على الاستهتار بالقانون الدولي، والتهكم على قرارات الأمم المتحدة التي صنعت دولتهم عبر القرار 181.

جنود الاحتلال يعتدون بالضرب المبرح على سائق حافلة مقدسي

القدس المحتلة- الحياة الحياة- ديالا جويحان- 2018 /1 /2

اعتدى جنود الاحتلال، مساء الثلاثاء، على السائق المقدسي رضوان أبو طير بالضرب قرب مستوطنة "كريات أربع" شرق مدينة الخليل.

وأفاد السائق أبو طير (50 عاماً) لـ "الحياة الجديدة" أن قوات الاحتلال اعتدت عليه خلال عمله سائقاً لحافلة تابعة لشركة "ايجد تعبور" في الفترة المسائية يوم الأحد الماضي عند محطة انتظار الركاب قرب مستوطنة "كريات أربع" شرق مدينة الخليل، بعد رفضه طلبهم بالرجوع بالحافلة إلى الخلف، بسبب تواجد جنود ومستوطنين.

وأوضح أبو طير أن مشادة كلامية حصلت بينه وبين الجنود، فقام بالاتصال بإدارة وأمن الشركة لإبلاغهم بما يدور، مؤكداً أنه تفاجىء بصعود الجنود للحافلة وإنزاله بالقوة والاعتداء عليه بالضرب المبرح بإتجاه اليد والظهر والقدم.

وأضاف انه تم استدعاء سيارة الاسعاف لنقله لتلقي العلاج في مستشفى "تشعار تصديق" في القدس الغربية، حيث اصيب بتمزق ورضوض في اليد والوجه والظهر.